



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والأربعون

”إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية“

روما، إيطاليا، 13-18 أكتوبر/تشرين الأول 2014

مائدة مستديرة عن السياسات بشأن مصايد الأسماك
وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

المسائل التي يُستععى انتباه اللجنة إليها

إن اللجنة:

- (أ) ترحب بعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن ”مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية“ والتقارير ذي الصلة وتقر استنتاجاته باعتبارها مساهمة مهمة في توصيات اللجنة؛
- (ب) تقر بمساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية كمصدر رئيسي للبروتين والعناصر الغذائية الأساسية وكموفر للدخل وسبل العيش للعديد من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم في سياق تزايد الطلب على الأسماك والتنمية السريعة التي تشهدها تربية الأحياء المائية؛
- (ج) توصي بأن يتخذ جميع أصحاب المصلحة (الدول والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث الوطنية والدولية ووكالات التنمية وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني) الإجراءات التالية لمعالجة التحديات المتعلقة بالسياسات والحوكمة الخاصة بالتنمية من أجل الحفاظ على مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في الأمن الغذائي الآن وعلى المدى الطويل وتعزيز هذه المساهمة:



m1201a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

1- إعطاء الأسماك المكانة التي تستحقها في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

1(أ) جعل الأسماك جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الإجراءات الخاصة بالتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للنهوض بالأسماك كمصدر للبروتين والعناصر المغذية الجيدة، وتشجيع استهلاك الأمهات والأطفال للأسماك بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال التغذية، وتشجيع الإنتاج الصغير النطاق والترتيبات المحلية، (مثل المشتريات من الأسواق المحلية، بالنسبة للوجبات المدرسية على سبيل المثال).

1(ب) إلغاء الإعانات المضرّة التي تشجّع الصيد المفرط، وإعادة توجيهها نحو الاستثمارات في المنفعة العامة التي تدعم مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية وتنويع الأنشطة.

1(ج) دعم المبادرات الرامية إلى القضاء تدريجياً على الصيد المرتجع والتقليل من خسائر وهدر ما بعد الصيد في جميع مراحل سلسلة القيمة السمكية.

1(د) دعم البحوث لتحسين المعرفة بشأن أثر إنتاج الأسماك واستهلاكها على التغذية بما في ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بالأسر المعيشية والمُصنفة بحسب نوع الجنس. وينبغي توطيد التعاون الدولي لتعزيز نتائج البحوث.

2- تصميم استراتيجيات التكيف مع تغيّر المناخ في مجال مصايد الأسماك لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

2(أ) رصد أثر تغير المناخ على الموارد السمكية والمشاركة في حوار وتحليل شاملين لوضع الإجراءات اللازمة وإدراج التكيف مع تغير المناخ في سياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حسب الاقتضاء لمعالجة الآثار الحالية والمستقبلية المترتبة على الأمن الغذائي والتغذوي، وخاصة بالنسبة للمناطق الأكثر عرضة للمخاطر (الدول الجزرية الساحلية والصغيرة).

3- اغتنام فرص تنمية تربية الأحياء المائية ومواجهة التحديات المرتبطة بها

3(أ) قيادة مبادرات البحث والابتكار والتطوير التي ترمي إلى تحسين استدامة تربية الأحياء المائية وإنتاجيتها وإسهامها في مختلف أبعاد الأمن الغذائي والتغذية في النظم الصغيرة والكبيرة النطاق على السواء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة النظم الإيكولوجية لا سيما: تحسين كفاءة تغذية الأسماك وعلفها، والبحث عن بدائل لمسحوق السمك وزيت السمك في أعلاف تربية الأحياء المائية، وتطوير تربية أحياء مائية ذات مستوى غذائي متدني، وتشجيع الأنواع آكلة الأعشاب، والتدجين والتحسين الوراثي، ودمج تربية الأحياء المائية في النماذج الزراعية الإيكولوجية للإنتاج على مستوى المزارع والمناظر الطبيعية، وتحسين الصلات مع سلسلة الإمدادات الغذائية.

3(ب) تهيئة الظروف اللازمة لتطوير مختلف أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتطبيقها لغرض تشجيع تبادل الخبرات وتجارب التعلّم في مجال تربية الأحياء المائية.

4- الإقرار بمساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم

4(أ) الاعتراف بمساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الأمن الغذائي والتغذية، وأخذ خصائصها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ جميع السياسات والبرامج الوطنية والدولية المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال التمثيل الملائم والشامل.

4(ب) دعم التعاونيات والمنظمات المهنية المحلية والتعاونيات الذاتية التنظيم لتعزيز دمج صغار المشغّلين في الأسواق.

4(ج) دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة - لا سيما النساء - لإضافة قيمة إلى منتجاتهم وتنويع أنشطتهم من خلال إصدار شهادات يتم تكييفها، والوصول المناسب إلى التمويل، وبناء القدرات، وتعزيز المنظمات المهنية.

4(د) إعطاء أولوية عالية لدعم مصايد الأسماك الصغيرة من خلال التخطيط الملائم، والتشريعات، والاعتراف بالحقوق والموارد أو توزيعها، وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية.

5- تعزيز أسواق الأسماك ومساهمة التجارة في الأمن الغذائي والتغذية

5(أ) الحرص على أخذ الأمن الغذائي والتغذية في الاعتبار بشكل أفضل في أهداف السياسات والآليات المتعلقة بتجارة الأسماك الدولية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك من خلال الجهود الشاملة لوضع خطوط توجيهية وإجراءات ولوائح تنظيمية لحماية الأمن الغذائي والتغذية للسكان المحليين، تماشياً مع القوانين التجارية والحقوق والواجبات ذات الصلة.

5(ب) تكريس المزيد من الاهتمام من حيث السياسات والموارد لتنمية تجارة الأسماك المحلية والإقليمية وتعزيزها وتيسيرها ودعمها، من خلال جملة أمور، منها تحسين البنى التحتية للإنزال والتسويق، والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتنسيق لوائح سلامة الأغذية، ودعم بناء القدرات بالنسبة لتجارة الأسماك المحلية والوطنية والإقليمية وأنشطة سلاسل القيمة السمكية.

5(ج) دعم إدراج شواغل الأمن الغذائي والتغذية في معايير شهادات الاستدامة وتسهيل مشاركة صغار المشغّلين عن طريق توفير ما يناسب من دعم وبناء للقدرات.

6- تحسين الحماية الاجتماعية وحقوق العمل

6(أ) يتعين على الدول ضمان تحسين ظروف العمل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك السلامة في البحر، والنهوض بالعمل اللائق، والقضاء على العمل القسري، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك، ووضع أنظمة للحماية الاجتماعية.

7- معالجة بعد المساواة بين الجنسين بشكل كامل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

7(أ) تكريس الوعي بالقضايا الجنسانية والمساواة بين الجنسين في السياسات والاستثمارات والبرامج والمشاريع ونظم الحقوق المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك منح التراخيص وحقوق الوصول، لا سيما من خلال ضمان عدم إحداث هذه المسائل لأي تأثيرات سلبية على النساء.

7(ب) تعزيز إمكانية الحصول على تدريب يكيّف مع الفوارق بين الجنسين وجمع البيانات المناسبة المصنفة حسب نوع الجنس.

7(ج) الإقرار بأشكال جمع المصيد التي عادة ما تمارسها النساء، مثل جمع اللافقاريات يدوياً في المناطق الشاطئية والداخلية، باعتبارها نشاط صيد.

يتعيّن على لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة

7(د) وضع توجيهات سياسية بشأن المساواة بين الجنسين والمساهمات الاقتصادية، مثل الخطوط التوجيهية الفنية بشأن المساواة بين الجنسين في قطاعي تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك ضمن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

8- إدراج شواغل الأمن الغذائي والتغذية في حوكمة المحيطات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يتعيّن على الدول

8(أ) استخدام وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع الإقرار بالأهمية الخاصة التي تتسم بها المادة 8-3 بشأن الحقوق الجماعية والموارد المشتركة.

8(ب) ضمان المشاركة النشطة والمجدية لمجتمعات صيد الأسماك والعاملين في قطاع صيد الأسماك في جميع القرارات التي تؤثر على تمتّعهم بالحق في الغذاء، ولا سيما في الإدارة المشتركة للموارد.

8(ج) تأمين الحماية رسمياً للحقوق والحيازة الجارية للمواقع الخاصة بالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومجتمعات صيد الأسماك والشعوب الأصلية والقبلية، بما في ذلك مراعاة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية.

8(د) تقييم آثار الأمن الغذائي والتغذوي، خاصة بالنسبة للمجتمعات المتضررة، الناجمة عن السياسات والإجراءات والاستثمارات المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك عند تخصيص حقوق الصيد، وعند التفاوض على اتفاقات الصيد، وعند تطوير أنشطة أخرى في المناطق الساحلية.

8(هـ) تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين لبناء قدرات البلدان النامية على التفاوض بشأن شروط أفضل في اتفاقات الصيد لحماية الأمن الغذائي والتغذية لسكانها.

8(و) جعل الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من آليات حوكمة سلسلة القيمة السمكية ومعايير إصدار الشهادات وسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودعم إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال مساعدتها على الوصول إلى أفضل ممارسات الإدارة وبرامج الائتمان، على سبيل المثال.

يتعين على منظمة الأغذية والزراعة

8(ز) أخذ زمام القيادة في جهود عالمية لإعادة وضع أدوات تقييم الموارد ومفاهيم الحوكمة الملائمة للاستخدام في تحسين مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال وضع نهج جديدة للاستخدام في مصايد الأسماك المتعددة الأنواع والمتعددة المعدات، ومكيفة بصورة أكبر مع الخصائص المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة.

8(ح) قيادة عملية إصلاح حوكمة مصايد الأسماك والمحيطات الدولية بهدف تحسين شفافية وشمولية البرامج والمبادرات الدولية الرئيسية وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر.

يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة مصايد الأسماك

8(ط) الدعوة إلى عقد دورة مشتركة خاصة تضم أجهزة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الدولية والجهات الفاعلة ذات الصلة لتبادل الآراء بشأن كيفية تنسيق سياساتها وبرامجها لإحراز تقدم في نتائج أنشطتها الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

8(ي) رفع الوعي بأهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالنسبة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتعميم تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى وتوصيات لجنة الأمن الغذائي على المنظمات والأجهزة الدولية، بما في ذلك من أجل التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015.